

الجزائر وتحديات الاندماج فى الاقتصاد الرقى

Algeria and the Challenges of Integration into the Digital Economy

منى طواهرىة*¹، عبد القادر قطاف²

¹كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03 (الجزائر)، touahria.mouna@univ-alger3.dz

²معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعى أفلو (الجزائر)، guettafaek@yahoo.fr

ملخص:

شهدت الألفية الجديدة تحولات جذرية غيرت معالم المجتمع بفعل التطور التكنولوجى المتسارع، لاسيما انتشار الإنترنت الذى أصبح العمود الفقرى للاقتصاد العالمى. بحيث تراجع اقتصاد العصر الصناعى بوتائر متسارعة لصالح اقتصاد عصر الإنترنت، مما أحدث تغييرات عميقة فى أساليب الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. الجزائر كغيرها من الدول تواجه تحديات وفرصا كبيرة فى مسيرتها نحو الاقتصاد الرقى. فمن جهة، يمثل هذا التحول فرصة ذهبية لتنوع الاقتصاد، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز تنافسية البلاد على الصعيد الدولى. ومن جهة أخرى، يتطلب هذا التحول استثمارات كبيرة فى البنية التحتية الرقمية، وتطوير الكفاءات، وبناء بيئة تشريعية محفزة للابتكار. وهو ما تهدف الدراسة للكشف عنه، من خلال التطرق إلى واقع الاقتصاد الرقى فى الجزائر وسبل تعزيزه فى ظل التحديات المطروحة، معتمدين فى ذلك على المنهج الوصفى التحليلى، وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب من استخدام التكنولوجيا بما يسمح بالاندماج فى الاقتصاد الرقى واستخدام التقنيات الملائمة، وهو ما يتطلب تكاتف الجهود للتحول إلى الاقتصاد الرقى من خلال وضع استراتيجية واضحة المعالم، وتعبئة كافة الموارد المتاحة، والشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدنى. ذلك أن الدول التى تبنت هذا التحول مبكرا حققت قفزات نوعية فى نموها الاقتصادى.

الكلمات مفتاحية: الاقتصاد الرقى؛ تكنولوجيا الاعلام والاتصال؛ التحديات؛ الآفاق؛ الجزائر.

Abstract:

The new millennium has witnessed profound transformations that reshaped the fabric of society due to rapid technological advancements, particularly the widespread adoption of the Internet, which has become the backbone of the global economy. The industrial age economy has rapidly declined in favor of the Internet age economy, resulting in profound changes in production, distribution, and consumption methods.

Algeria, like other countries, faces significant challenges and opportunities in its journey toward a digital economy. On the one hand, this transformation presents a golden opportunity to diversify the economy, create new job opportunities, and enhance the country's competitiveness on the international stage. On the other hand, it requires substantial investments in digital

infrastructure, the development of skills and competencies, and the establishment of a legislative environment that fosters innovation.

This study aims to explore these issues by examining the current state of the digital economy in Algeria and identifying ways to strengthen it in light of the challenges it faces. Adopting a descriptive-analytical approach, the study concludes that Algeria remains below the required level of technology adoption necessary for integration into the digital economy and for the effective use of appropriate technologies. This necessitates concerted efforts to transition to a digital economy through the formulation of a clear strategy, mobilization of all available resources, and partnerships with the private sector and civil society. Countries that embraced this transformation early on have achieved significant leaps in their economic growth.

Keywords: Digital Economy; Information and Communication Technology; Challenges; Prospects Algeria.

* المؤلف المرسل: منى طواهرية

1. مقدمة:

يشهد العالم اليوم تحولات عميقة وغير مسبقة مدفوعة بالتقدم المتسارع في مجال التكنولوجيا والاتصالات. هذه الثورة الرقمية أحدثت تغييرات جذرية في جميع مناحي الحياة، فحولت العالم إلى قرية صغيرة مترابطة.

الاقتصاد الرقمي، كأحد ثمار هذه الثورة، يمثل نقلة نوعية في الأنظمة الاقتصادية العالمية. فقد ساهم في ظهور ابتكارات جديدة، وفتح أسواقاً عالمية، وشجع على المنافسة الشديدة. وفي ظل هذا التحول، أصبحت التكنولوجيا الحديثة عاملاً حاسماً في تحقيق النمو الاقتصادي. أما للجزائر، فإن الحديث عن التحول نحو الاقتصاد الرقمي يمثل فرصة كبيرة لتنويع مصادر الدخل، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، تواجه الجزائر تحديات عديدة في سبيل اندماجها في هذا الاقتصاد مما يفرض عليها ضرورة التفكير الجدي في وضع وتفعيل استراتيجية لبناء اقتصاد وطني مواكب للاقتصاد العالمي القائم على المعرفة، وحسن استغلال التكنولوجيا، وعليه فإن الإشكالية المراد إثارتها في هذا الموضوع تتمثل في:

إلى أي مدى يمكن للجزائر في ظل البنية التحتية التي تمتلكها التحول من الاقتصاد التقليدي نحو

الاقتصاد الرقمي؟.

2. الاقتصاد الرقمي

يمثل الاقتصاد الرقمي حقلاً معرفياً جديداً، شكّل ثورة في النظرية والتطبيق الاقتصادي، مستجيباً لتداعيات ثورة المعلومات. فبرغم حداثة المفهوم، فقد فتح آفاقاً جديدة في البحث الاقتصادي، سواء من حيث النظريات أو المنهجيات. حيث أصبحت الدراسات الغربية تتسابق لتحديد معالم هذا الاقتصاد الجديد الذي أحدثته ثورة المعلومات. ومثلما غيّر التحول الصناعي وجه الاقتصاد، فإن الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي سيؤدي إلى تغييرات جذرية على المصالح الاقتصادية للدول تستدعي استيعابها والاستثمار فيها من قبل الدول.

1.2 تعريف الاقتصاد الرقمي

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم تحولا جذريا، حيث يتراجع الاقتصاد الصناعي التقليدي لصالح الاقتصاد الرقمي المتنامي، هذا التحول، شأنه شأن التحولات التاريخية السابقة، يحمل في طياته تغييرات عميقة في أنماط تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، مما يستدعي من الدول تطوير استراتيجيات جديدة لمواكبة هذا التطور.

يشير مفهوم الاقتصاد الرقمي إلى أنه: "ممارسة الأنشطة الاقتصادية في المجال الإلكتروني باستخدام وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من خلال إيجاد روابط فعالة ما بين أطراف النشاط الاقتصادي"، فهو بذلك "التفاعل والتكامل والتنسيق بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى" (النجار، 2007، صفحة 25)

كما يعرف بأنه: "ذلك الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها وابتكارها في تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي لأحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي، وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة والتنمية المستدامة. (دنيدينة و بوعكاز، 2018، صفحة 67)

فالاقتصاد الرقمي بذلك هو الاقتصاد الذي يركز على تطبيق التكنولوجيات الرقمية القائمة على الانترنت في جميع القطاعات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، سواء في عملية انتاج السلع والخدمات والتجارة، أو في الاستخدام والاستفادة، مما أدى إلى إنعاش القدرة التنافسية لمختلف القطاعات وتوفير فرص جديدة في أنشطة الأعمال وتحسين نوعية السلع والخدمات المقدمة وتطوير المشاريع، واثاحة سبل جديدة للوصول إلى الأسواق الخارجية. (نجم، 2004، صفحة 88)

تبعاً لِمَ سبق، يمكن القول أن الاقتصاد الرقمي هو ذلك النوع من الاقتصاد الذي يقوم في مجمل عملياته على المعلومات، ويستند في أغلب خطواته على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أسقطت وألغت كل الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من وإلى أي نقطة في العالم، وفي أي وقت.

2.2 خصائص وأسس الاقتصاد الرقمي

يسعى الاقتصاد الرقمي لبناء مجتمع المعلومات عن طريق تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق الأهداف التنموية المسطرة، لذلك فهو يتميز بجملة من الخصائص نذكرها فيما يلي:

- ✓ سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات، المنافسة والهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي.
- ✓ مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي.
- ✓ الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات. (مويسة، 2010، صفحة 78)
- ✓ يساهم الاقتصاد الرقمي في تقليص فاعلية وجدوى القوانين والتشريعات الحالية (النظام القانوني والمصرفي والتجاري)، وهذا يفرض ضرورة إيجاد مجموعة من القوانين المحدثة للتعامل مع متغيرات الاقتصاد الرقمي.
- ✓ يرتبط الاقتصاد الرقمي بالتغيرات الكثيرة التي تجري في البيئة الصناعية، ولاسيما ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما يعني أن الإمكانية التكنولوجية هي التي تلعب الدور الأساسي في بزوغ وتطوير الاقتصاد الرقمي.
- ✓ أوجدت العولمة الرقمية والإنترنت اقتصاداً بلا حدود، وأصبحت الدول الناهضة حديثاً تتحدى العمالقة الصناعيين في الوصول إلى المستهلكين، والحصول على حصة من السوق في كل مكان في العالم. (العلمي، 2012/2013، صفحة 4)

3.2.2 عوامل الاندماج في الاقتصاد الرقمي

أصبح التحول إلى الاقتصاد الرقمي ضرورة ملحة تفرض نفسها، إلا أن ذلك يستدعي بعض العوامل من أهمها: (بوجحيش و عبد الكريم، 2017، صفحة 165)

• تكنولوجيا المعلومات والاتصال (ICT):

إن إنشاء البنية التحتية الرقمية، والتي تشمل صناعة البرمجيات ومعدات الإعلام الآلي، هي عملية مستمرة تتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا متطورة. هذه الصناعة تساهم في تطوير حلول مبتكرة لمختلف

التحديات التي تواجه المجتمع، تتميز بكونها صديقة للبيئة وعالية العائد، مما يجعلها محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي.

• التعليم ومجتمع المعلومات

يعد الاستثمار في التعليم من أهم أشكال الاستثمار في رأس المال البشري، وذلك لما له من تأثير كبير على التنمية الاقتصادية. وفي عصر الاقتصاد الرقمي، يلعب التعليم دوراً محورياً في تنمية القدرات البشرية التي تحتاجها الصناعات الحديثة. ويتجلى ارتباط التعليم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دوره الأساسي في إعداد "عمال المعرفة"، الذين يعتبرون العصب الرئيسي في تطوير هذه التقنيات. يظهر ذلك بوضوح في دور الإنترنت، الذي يسهم بشكل كبير في تعزيز التعليم عن بُعد، مما يتيح التغلب على العديد من الصعوبات المتعلقة بالتكاليف والموقع الجغرافي للتعليم والتدريب. ومن ثمة، تتطلب متطلبات الاقتصاد الرقمي تركيزاً على تكوين أفراد يتمتعون بقدرة على الإبداع والابتكار، وبناء المهارات اللازمة لصناعة البرمجيات وتطوير الحلول التكنولوجية.

• التطوير والبحث

يتطلب التحول نحو الاقتصاد الرقمي زيادة نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث يُعد هذا الإنفاق من أبرز مؤشرات الاقتصاد الرقمي. والتي تكون مرتفعة في الدول المتقدمة مقارنة بالدول الأخرى، حيث تتعاون الحكومات والقطاع الخاص في تمويل مشاريع البحث والتطوير. حيث عادةً، يتولى القطاع الخاص تمويل المشاريع التي يُتوقع أن تحقق أرباحاً خلال فترة زمنية لا تتجاوز خمس سنوات. أما في حالة المشاريع التي تتطلب فترة تتراوح بين خمس إلى عشر سنوات لتحقيق العائد، فإن التمويل يكون مشتركاً بين القطاعين العام والخاص. وفي حال كانت المشاريع تحتاج لأكثر من عشر سنوات لتوليد أرباح، فإن الحكومة تتحمل المسؤولية الأكبر في التمويل.

هذا النموذج المتكامل للتمويل يساهم في تعزيز البحث والتطوير، مما يحقق فوائد كبيرة للاقتصاد الرقمي، حيث يتيح تطوير تقنيات وحلول مبتكرة تدعم النمو الاقتصادي وتعزز القدرة التنافسية.

3. مقومات الاقتصاد الرقمي بالجزائر

لا شك أن امتلاك التكنولوجيا يمنح الدول مزايا اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية تعزز بشكل كبير الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، أدركت السلطات الجزائرية أنه لا يمكن النهوض بالاقتصاد الوطني إلا من خلال الدخول إلى عالم الرقمنة والاعتماد على الإنترنت. ولتحقيق هذا الهدف، بذلت جهوداً كبيرة لتطوير بنية تحتية متكاملة للاتصالات، بالإضافة إلى وضع القوانين واللوائح التي تشكل أساساً قوياً لإقامة اقتصاد رقمي يتماشى مع التطور التكنولوجي العالمي، خاصة في الدول المتقدمة. وقد بدأ الاقتصاد الرقمي في الجزائر مع

ظهور تقنيات الاتصالات والمعلومات عبر شبكات الهاتف النقال وشبكة الإنترنت. حيث مكّنت هاتان التقنيتان الجزائر من الانفتاح على العالم الرقمي ومواكبة التطورات والتحولت العالمية. وفي هذا السياق، سنستعرض أهم المؤشرات المتعلقة بالبنية التحتية التي أنشأتها الدولة الجزائرية لدعم الاقتصاد الرقمي.

1.3 خدمات الإنترنت في الجزائر

شهدت الجزائر نمواً متسارعاً في قطاع الاتصالات خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مدفوعاً بتوسع نطاق الإنترنت وزيادة انتشار خدمات الجيل الثالث والرابع. فبعد أن كانت نسبة استخدام الإنترنت لا تتجاوز 1% عام 2005، قفزت إلى 20% عام 2013، مدعومة بتوسع شبكات الألياف الضوئية وزيادة عدد المشتركين في خدمة **ADSL**، والتي وصلت إلى 1 188 201 سنة 2013، لتشهد السنوات التالية تسارعاً أكبر في هذا النمو، حيث سجلت الجزائر قفزة نوعية في عدد مشتركى الجيل الثالث، وظهرت خدمات الجيل الرابع لتقدم خيارات اتصال أسرع وأكثر مرونة. (بن الزين، 2016، صفحة 15)

وقد ارتفعت النسبة بشكل مستمر، حيث سجلت خلال السداسي الأول من سنة 2023 ارتفاع في عدد اشتراكات الأنترنت الثابت بمقدار 389 866 اشتراكاً جديداً مقارنة بسنة 2022 أي بنسبة 8.28٪، فمع نهاية سنة 2022 مثلت الاشتراكات التي تزيد عن 10 ميجابت في الثانية 99.8٪ من إجمالي الاشتراكات، (وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مديرية، 2023، صفحة 17) في حين بلغ عدد مستخدمي انترنت الهاتف النقال الجيل الثالث (**G3**) خلال سنة 2023 نحو 2.947.053 مشترك مقابل 30.604.619 مستخدم انترنت الجيل الرابع (**G4**)، كما بلغ عدد مشتركى الدفع المسبق من نفس السنة 42.725.306 مشترك مقابل 2.562.014 مشترك الدفع البعدي، كما انتقل حجم حركة البيانات المستهلكة من 827,82 مليون جيجاواكت في الثلاثي الرابع من سنة 2022 إلى 865,18 مليون جيجاواكت في الثلاثي الأول من سنة 2023، أي ارتفاع تبلغ نسبته 4,51% وذلك لما يوضحه الجدول التالي: (سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، الثلاثي الأول 2023،، صفحة 07)

الجدول رقم 01: تطور سوق الانترنت للهاتف النقال

في المليون جيجاواكت	ث1-2022	ث2-2022	ث3-2022	ث4-2022	ث1-2023
الحجم الإجمالي المستهلك لحركة بيانات الأنترنت للهاتف النقال	612,57	731,57	758,33	827,82	865,18
نسبة التطور (ث1-2022 / ث1-2023)	+41,24 %				

المصدر: سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، مرصد سوق الانترنت في الجزائر، الثلاثي الأول 2023، ص 8.
تبعاً لذلك، فقد كشف مخطط عمل الحكومة المصادق عليه في مجلس الوزراء يوم 30 أوت 2021، في الملحق المخصص للبيانات والمؤشرات، أنه في نهاية الربع الأول من عام 2021 تم تسجيل:
(فاسي، 2022، صفحة 1107)

- معدل وصول الإنترنت عن طريق الاتصالات الثابتة في الجزائر 39 بالمائة.
- معدل الاتصال بالإنترنت عن طريق الاتصالات المتنقلة ما يغطي نسبة 90 بالمائة من السكان.
- مستخدمي الهواتف المحمول 797 046 46 مليون شخص، ما يعادل نسبة 105 بالمائة من مجموع السكان.

كل هذا يعزى إلى عدة عوامل، من بينها:

- توسيع البنية التحتية: من خلال نشر شبكات الألياف الضوئية وزيادة أبراج الإرسال.
- تنويع الخدمات: بتقديم خدمات متنوعة مثل **ADSL**، الجيل الثالث، والجيل الرابع.
- تخفيض الأسعار: من خلال العروض الترويجية والحملات التسويقية.
- زيادة الوعي بأهمية الإنترنت: وتشجيع الاستخدام من خلال برامج التوعية.

2.3 التعاون الدولي

في إطار سعي الجزائر لإنشاء فضاء معلوماتي موحد إفريقيا وأوروبا، قامت وزارة البريد و تكنولوجيا الإعلام والاتصال بعدة مشاريع تعاونية دولية في مجال برنامج MEDA، خاصة في مجال التكوين والدراسات المتعلقة بإصلاح تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وفي إطار برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD).

في هذا الجانب، تم التعاون مع الاتحاد الأوروبي من خلال وضع برنامج لدعم الإصلاحات التي قامت بها الحكومة الجزائرية في مجال وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية، وخدمات البريد ومجتمع المعلومات، حيث يضم هذا البرنامج أربع محاور هي: (سحقي، 2015/2014، صفحة 68)

- مساعدة تقنية مع مكتب الاستشارات **SOFRECOM** المتواجد بفرنسا، مدته 48 شهر (من 01- 09- 2003 إلى 31/08/2007).

- المساعدة التقنية من أجل تحديث المتعامل البريدي: تم توقيع عقد مع مجمع **LAPOSTE** لمدة 48 شهر (من 01- 09- 2003 إلى 30/04/2007) تلتزم فيه هذه المؤسسة بوضع مخطط استراتيجي، تحقيق مخطط عمل لبريد الجزائر، تحقيق المقارنة المعيارية بين مكاتب البريد، تحديث وإعادة تنظيم خدمات المؤسسة من بينها الحسابات البريدية الجارية، والحوالات والبريد.

- **مساعدة سلطة الضبط:** تم إبرام عقد مساعدة تقنية مع مكتب الاستشارات Nouel Consortium Loyrette الفرنسي بعقد لمدة 48 شهر (من 09-01-2003 إلى 31/01/2007).

- **دعم تنمية مجتمع المعلومات:** تم إبرام عقد مساعدة تقنية مع مكتب الاستشارات IMATHIA الاسباني لمدة 37 شهر (من 01/10/2004 إلى 31/10/2007). ولكن لم يتم الإكمال الكلي لهذا العقد وخاصة في مجال وضع موضع التنفيذ المشاريع الريادية التجريبية كنظام البلدية الالكترونية Commune.E بالاشتراك مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية، المدرسة الالكترونية Ecole.E بالاشتراك مع وزارة التربية الوطنية. ومرصد مجتمع المعلومات بالاشتراك مع وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

فضلا عن التعاون الافريقي، حيث تم الاتفاق على مشروع الألياف البصرية (الجزائر-النيجر-نيجيريا) في إطار برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD)، حيث تم إبرام مذكرة تفاهم بين وزارة البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ووزارة الإعلام في الجمهورية الفدرالية النيجيرية في 12 مارس 2003 بالجزائر. ويمتد خط الجزائر أبوجا على طول 2200 كلم، منها 900 كلم لصالح النيجر، و800 كلم لصالح نيجيريا. (رجم، واصل، و سعادة ، ديسمبر 2018، صفحة 62)

3.3 عصرنة الإدارة والخدمات العمومية

في إطار عصرنة الإدارة العمومية، وقصد تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والشركات، تم تبني الرقمنة في عديد المجالات خاصة وثائق الحالة المدنية، كجواز السفر البيومتري و بطاقة الشفاء وبطاقات الدفع الممغنطة، وخدمات البنوك والتأمينات، مع تعميم البيانات على أساس رقم التعريف الوطني، حيث أشارت الاحصائيات المعلن عنها الى أنه بنهاية سنة 2018، تم رقمنة 101 مليون شهادة حالة مدنية، وتسليم 13 مليون جواز سفر بيومتري، و 12 مليون بطاقة تعريف بيومترية، 9380 رخصة سباق، كما تم الانتهاء من إتمام الشبكات الرقمي بالبلديات، في وقت عرف قطاع السكن استحداث رخص بناء إلكترونية، وهو الامر الذي نجده أيضا على مستوى المؤسسات الكبرى كسونلغاز وسونطراك، الى جانب الجامعات والمعاهد التي استحدثت منصة رقمية أطلق عليها اسم "e Learning" كأسلوب للتعليم عن بعد يعتمد على الانترنت لتقديم ومتابعة. (بدر الدين و خيدر، 07/06 نوفمبر 2023، صفحة 09)

4.3 خدمات التجارة الإلكترونية في الجزائر

تعد التجارة الإلكترونية بالغة الأهمية في ظل الاقتصاد الرقمي، وقد تم تأسيس عديد المواقع الإلكترونية لضمان خدمة التسوق الإلكتروني، ومن بين هذه المواقع نجد: (بوراس، مارس 2021، صفحة 27)

• **موقع واد كنيس (Ouedkniss.com):** أسس سنة 2006، يعتبر وسيطا تجاريا مجانيا يربط بين البائعين والمشتريين من الأفراد والشركات، حيث يمكن لأي شخص طرح إعلانات لبيع أو شراء أو تبادل مختلف المنتجات والخدمات، وقد حقق الموقع نجاحا لافتا، وبات من أهم المراجع في الجزائر للتجارة الإلكترونية، وذلك بفضل عدد زواره الكبير الذي يتراوح بين 100 ألف و120 ألف زائر يوميا، أي ما يعادل حوالي 3 ملايين زائر شهريا، وذلك بالنظر الى تميزه بسهولة الاستخدام وواجهة بسيطة، بالإضافة إلى تنوع الإعلانات التي تشمل جميع المجالات.

• **موقع أشريلي (Echerily.com):** تم تأسيسه في 2012، متخصص في مجال بيع المنتجات الاستهلاكية حيث يقدم مجموعة واسعة من المنتجات الغذائية ومواد التنظيف ومستحضرات التجميل من مختلف الماركات. وهو يمتلك قاعدة عملاء كبيرة تتجاوز 400 عميل مسجل، ويتميز بأن 81% من زواره من سكان الجزائر العاصمة، وذلك كونه يركز على جودة المنتجات وسرعة التوصيل، كما يوفر خدمة عملاء متاحة للإجابة على استفسارات الزبائن.

• **موقع نشري في النت (Nechrifinet.com):** تأسس عام 2010، وهو متجر إلكتروني يقدم مجموعة متنوعة من المنتجات، بحيث يوفر أكثر من 500 منتج من مختلف المجالات مثل الكتب، الأجهزة الإلكترونية، أدوات المطبخ، ألعاب الأطفال، ومستحضرات التجميل، ويتميز بخدمة توصيل سريعة حيث يصل المنتج إلى العميل في غضون 24 إلى 72 ساعة كحد أقصى. كما يقدم أسعارا تنافسية ويضمن جودة المنتجات.

كما شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في مجال الخدمات المالية الرقمية، حيث انتشرت بشكل واسع تطبيقات الهواتف الذكية التي تقدم مجموعة متنوعة من الحلول المالية والمصرفية. ومن أبرز هذه التطبيقات تطبيق 'بريدي موب' الذي أطلقه بريد الجزائر، حيث يتيح للمستخدمين إجراء العديد من المعاملات المالية كتحويل الأموال وتسديد الفواتير وشحن الرصيد، مما يساهم في تسهيل حياة المواطنين ورفع كفاءة المعاملات. كما قدمت شركة اتصالات الجزائر تطبيقاً خاصاً بعملائها، يهدف إلى تمكينهم من إدارة حساباتهم والاطلاع على تفاصيل استهلاكهم بشكل مباشر، الأمر الذي يعزز تجربة المستخدم ويشجع على الاعتماد على القنوات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت تطبيقات البنوك المختلفة في تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية، حيث يمكن للعملاء الآن إجراء عمليات الدفع والتحويلات المالية بسهولة ومرونة عبر هواتفهم الذكية. (بركان، 2023، صفحة 272)

4. معوقات اندماج الجزائر في الاقتصاد الرقمي وسبل التعزيز

رغم الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية فيما يخص تهيئة جزء من البنى التحتية والبرمجيات وبناء المواقع التجارية، وزيادة عدد مستخدمي الإنترنت محاولة في ذلك نقل الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الرقمي، إلا أن هناك العديد من العراقيل التي تضعف هذا المسعى الذي أصبح من الضروري تجاوزها، واستغلال كل الطاقات والموارد المتوفرة من أجل النهوض بالاقتصاد الرقمي مواكبة في ذلك التطورات الحاصلة في العالم.

1.4 معوقات الاندماج إلى الاقتصاد الرقمي

لا تزال الجهود المبذولة للمضي قدما نحو الاندماج في الاقتصاد الرقمي غير كافية، يرجع ذلك لعدة عوامل نذكر أهمها في ضوء النقاط التالية:

- الاعتماد على الريع النفطي أدى إلى إهمال تطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى، مما جعل الاقتصاد الجزائري هشاً وغير مرن أمام التغيرات العالمية.
- سيطرة شركة واحدة على قطاع الاتصالات تزيد من تكلفة الإنترنت وتحد من المنافسة، مما يؤثر سلباً على انتشار الخدمات الرقمية.
- ضعف الثقة في المعاملات الرقمية نتيجة انتشار الشكوك حول أمان المعاملات المالية عبر الإنترنت، وقلة الوعي بأهميتها، مما أدى إلى بطء التحول نحو التعاملات المالية الإلكترونية. (قروين و طيفور، 22-23 أبريل 2014، صفحة 13)
- الأمية الرقمية التي يعاني منها جزء كبير من المجتمع الجزائري نتيجة ضعف التدريب والتطوير لمهارات الموارد البشرية مما أدى إلى نقص المهارات اللازمة للتحول وظهور فجوة كبيرة بين الأجيال القديمة والاجيال الحديثة المتسلحة بروح التكنولوجيا.
- ضعف في التشريعات التي تحكم التعاملات الإلكترونية يمثل عائقاً أمام تطور التجارة الإلكترونية والخدمات الرقمية الأخرى. (وهبة و قارة، أبريل 2022، صفحة 09)
- غياب دور المؤسسات الناشئة التي ما تزال في عمرها الجنيني، ولم يظهر لها الدور المتوقع في دعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي، ما أدى إلى نقص الابداع والابتكار.
- مشاركة غير كافية كما ونوعاً من القطاع الخاص نتيجة تهميشه وعدم إطلاق قدراته في هذا المجال.
- عدم كفاية البنية التحتية المتوفرة لدعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي كاهتراء شبكات الاتصالات والانترنت مما أدى إلى بطء تدفق الانترنت. (بن يزة، ماي 2024، صفحة 56)

2.4 سبل تعزيز اندماج الجزائر في الاقتصاد الرقمي

تحتاج الجزائر لتجاوز المعوقات السابقة إلى تنويع خياراتها فيما يتعلق بسبل الاندماج في الاقتصاد الرقمي، فالانتقال السريع والتحول الإيجابي في الميادين ذات الصلة بهذا الاقتصاد الجديد لن يتأتى في نظرنا إلا إذا ركز صناع القرار الاقتصادي في الجزائر على المحاور التالية:

✓ تعميم تغطية الإنترنت عالي السرعة في جميع أنحاء البلاد، مع التركيز على المناطق النائية، وتحديث البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

✓ وضع تشريعات حديثة ومتطورة تحفز الاستثمار في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتواكب التطورات التكنولوجية العالمية.

✓ الاستثمار في بناء القدرات الرقمية للمواطنين، من خلال برامج تدريبية مكثفة تركز على المهارات التقنية والرقمية المطلوبة في سوق العمل.

✓ جذب الكفاءات الجزائرية العاملة في الخارج، وتشجيع الهجرة العكسية للمهندسين والخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات، مع بناء شراكات استراتيجية مع الدول المتقدمة في مجال التكنولوجيا، وتشجيع تبادل الخبرات والمشاريع المشتركة. (قاسي، 2022، صفحة 1118)

✓ تكوين ثقافة رقمية للمجتمع الجزائري تقوم على التعليم والتجارة الرابحة الشرعية على نحو يساهم في تكوين كفاءات رقمية مختصة وقادرة على تولي القيادة الرقمية.

✓ الاهتمام بتحفيز التعاملات الرقمية كالتجارة الإلكترونية عبر منح حسومات خاصة لشراء السلع والخدمات إلكترونياً.

✓ تحسين نوعية شبكات الاتصال والإسراع في إدخال شبكة G5 .

✓ إنشاء أنظمة معلومات إدارية بين القطاعات الاقتصادية وبين جمهور المتعاملين الاقتصاديين.

✓ الاهتمام أكثر بالرأس المال الفكري لضمان إدخال الجزائر بسرعة في عصر المعلومات ومواكبة

التطورات العلمية العالمية الهائلة في مجال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال قصد بناء اقتصاد قائم على المعرفة والتقنية مما سيسمح بالاندماج التدريجي المدروس في الاقتصاد الرقمي. (بركان، 2023، صفحة 275)

✓ تعميم استخدام الإنترنت بالجزائر بتوسيع شبكاتها وإصلاح وتحديث الخطوط الهاتفية المتقدمة

وتخفيض أسعارها لتكون في متناول الجميع، فلا يمكن الاندماج في الاقتصاد الرقمي دون توسيع دائرة المتعاملين بالإنترنت في الجزائر على أوسع نطاق وبأقل التكاليف.

✓ زيادة الإنفاق الحكومي العام على التعليم من الابتدائي إلى الجامعي، مع التركيز أكثر على مراكز

البحث العلمي. (سالمي، جوان 2005، صفحة 10)

5. الخاتمة:

لم تعد الجزائر بمعزل عن العالم الخارجي الذي يشهد تحولا رقميا هائلا في ظل العولمة التي تسير بسرعة فائقة نحو التحول للاقتصاد الرقمي، الأمر الذي بات يفرض على الجزائر ضرورة اللحاق بركب التطور الرقمي العالمي. فالتأخر عن هذا التحول سيكون لها الكثير، وقد يؤدي إلى تراجع اقتصادها وتأخرها عن الدول المتقدمة. ذلك أن الجزائر تمتلك من القومات والإمكانيات اللازمة لتحقيق هذا التحول، وعليه فإن الرهان على مساهمة التقدم التكنولوجي العالمي ليس بالمستحيل، خاصة وأن الجزائر بإمكاناتها الهائلة وثرواتها البشرية والمادية المعتبرة غير عاجزة على إحداث نقلة نوعية تضمن لها عودة قوية على المسرح الاقتصادي العالمي، واندماجا إيجابيا في الاقتصاد الرقمي.

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أسهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال في بروز إقتصاد جديد هو "الاقتصاد الرقمي.
 - لانزال الجزائر دون المستوى المطلوب من استخدام التكنولوجيا بما يسمح بالاندماج في الاقتصاد الرقمي واستخدام التقنيات الملائمة.
 - تبقى الجهود المبذولة للتحول الى الاقتصاد الرقمي قاصرة في ظل غياب مشاركة القطاع الخاص والتعاون الدولي.
- في ضوء نتائج الدراسة يمكن تقديم الاقتراحات التالية:
- ضرورة تقوية البنية التحتية لبناء الاقتصاد الرقمي بزيادة الإنفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا المعلومات، والتوسع في استخدام شبكة الانترنت.
 - تسريع وتبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمشاريع الرقمية، والقضاء على البيروقراطية التي تعيق الاستثمار.
 - دعم الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة في مجال التكنولوجيا، وتوفير بيئة محفزة للابتكار.
 - تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص، وبين المؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، لتبادل الخبرات والمعرفة.

6. قائمة المراجع:

■ المؤلفات:

1. فريد النجار (2007)، الاقتصاد الرقمي الانترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك الالكترونية، مصر:

الدار الجامعية.

2. نجم عبود نجم (2004)، الإدارة الالكترونية "الاستراتيجية والوظائف والمشكلات"، المملكة العربية السعودية: دار المريخ.

■ التقارير:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، مديرية الإحصاء والدراسات والاشراف، تقرير عن تطور مؤشرات خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية للسداسي الأول 2023.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، سلطة ضبط البريد والاتصالات الالكترونية، مرصد سوق الانترنت في الجزائر، الثلاثي الأول 2023.

■ الأطاريح:

1. حسين العلمي (2013/2012)، دور الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين ماليزيا، تونس والجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مدرسة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
2. سحقي نعيمة (2015/2014)، الاقتصاد الرقمي في الجزائر الفرص والتحديات: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، الجزائر.

■ المقالات:

1. بركان بشير (2023)، مقومات الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 12، العدد الأول.
2. بن الزين إيمان (2016)، تشخيص قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجزائر للفترة الممتدة ما بين (2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 02، العدد 02.
3. بن دنيدينة سعيد، بوعكاز عامر (جوان 2018)، سبل ووسائل حماية المستهلك الالكتروني من مخاطر الاقتصاد الرقمي، مجلة البناء الاقتصادي، المجلد 01، العدد 01.
4. بن يزة يوسف (ماي 2024)، تقييم مسار التحول الرقمي في الجزائر (2020-2023)، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 16، العدد 03.
5. بوراس بودالية (مارس 2021)، واقع التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 01، العدد 01.
6. جمال جود مويصة (2010)، الاقتصاد الرقمي ومتطلبات استجابة البنوك إلى التحديات الجديدة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 01.
7. خالدية بوجحيش، البشير عبد الكريم (2017)، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير مخرجات الابتكار (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 13، العدد 17.
8. رجم خالد، واصل خولة، سعادة الويزة (ديسمبر 2018)، واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر «دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 01، العدد 01.

9. سالمى جمال(جوان2005)، سبل اندماج الجزائر في إقتصاد المعرفة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد8.
10. قاسى محمد حاج (2022)، التحول الرقمي في الجزائر في ظل تحديات رقمنة الاقتصاد والإدارات العمومية، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد05، العدد02.
11. وهبة أمال، قارة ابتسام (أفريل2022)، التحول الرقمي في الجزائر بين الآفاق والتحديات، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد08، العدد01.

■ المداخلات:

1. بدر الدين أمينة، خدير نسيم (2023)، التحول الرقمي في الجزائر: بين الواقع والتحديات، الملتقى الدولي: الثورة الرقمية: أي فرص للنمو، يومي 07/06 نوفمبر2023، المدرسة العليا للتسيير والاقتصاد الرقمي، القليعة، الجزائر.
2. قروين حاج قويدر، محمد طيفور أمينة (2014)، تطبيقات المعرفة الإلكترونية في الجزائر الوقع والتحديات، المؤتمر السنوي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية والذكاء الاقتصادي، يومي22-23 أفريل2014، جامعة خميس مليانة، الجزائر.